

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت اجائنا على جدول اعمال اليوم وسأعين موعد الجلسة القادمة فيما بعد .
(ورفعت الجلسة)

سكرتير عام مجلس الامة رئيس مجلس الاعيان
هاني مبر سعيد المقي



مناخ العرب في الـ ١٩٦٤

مزاكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني الثامن

العدد ١٣ ، الاحد : ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٢ نيسان سنة ١٩٦٤ ، المجلد ٨

مجلس الاعيان

الجلسة الثانية يوم الاحد ١٢ نيسان سنة ١٩٦٤

جدول الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (ووفق عليها) ٣٨١
- ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضالة بعض القوانين الى اجاث الدورة الاستثنائية . ٣٨١
- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٣٨٢
- أ - معذرة معالي السيد عمر مطر ٣٨٢
- ب - محمد علي المجولي ٣٨٢
- ج - حسن الكاتب ٣٨٢ (موافقه)
- د - سيادة الشريف السيد حسين بن ناصر ٣٨٢



تقرير

- ١ - اعد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : هاني غير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعدنان بيمون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد النجداوي

٤ - تلاوة الكتب الواردة :

صفحة

٣٨٢

٣٨٢

(دوفق عليه وارسل
القانون للحكومة
مرفوضاً)١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٥٩) حول القانون
الموقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ قانون تشجيع وتوجيه الصناعة .

٣٨٤

(ووفق عليه
وارسل القانون
للحكومة
مرفوضاً)ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٦٠) حول القانون
الموقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون تشجيع توظيف
رؤوس الاموال الاجنبية .

٣٨٥

(بعد المناقشة تقرر
احالة القانون الى
اللجنة المالية
واللجنة القانونية)ج - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣١٢٧) وكتاب معالي رئيس
مجلس النواب رقم (٣٨٦) بشأن مشروع قانون تصديق امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤ .

٥ - مقررات اللجنة القانونية :

٣٨٧

٣٨٧

(ووفق عليه
وارسل للحكومة)١ - قرار رقم (٥) بشأن مشروع قانون ذيل لقانون جوازات السفر
لسنة ١٩٤٢ .

٣٨٨

(بعد المناقشة ووفق
عليه ، وسيحال جلسة
مجلس الامة)ب - قرار رقم (٦) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة العام
لسنة ١٩٦٤ .

٣٩٢

(لم تعين)

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية
باضافة بعض القوانين الى اجاث
الدورة الاستثنائية

الرئيس : تلى الارادة الملكية السامية

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

السكرتير العام :

الرقم - ٣٢٨٥/٢/١٠/٢٧

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٢

دولة رئيس مجلس الاعيان

لاحقاً لكتاني رقم ١٨٤٠/٢/١٠/٢٧ تاريخ
١٩٦٤/٢/٢٩ .أبعت الى دولتك طياً بنسخة من الارادة الملكية
السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون تصديق امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة
١٩٦٤ الى الامور المعنية في الارادة الملكية الصادرة
بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

تمن الحسين الدول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

بضاف مشروع قانون تصديق امتياز التنقيب

عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤

الى الامور المعنية في ارادتنا الملكية الصادرة بتاريخ

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في
١٩٦٤/٤/١٢ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي
رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الأستاذ
هاني خير .وتغيب معذوراً : اصحاب السيادة والمعالي
والسعادة السادة : حسين بن ناصر ، عمر مطر ،
حسن الكاتب ، انطون عطا الله ووديع دمس .
وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة :
صالح المجالي وزير الداخلية ، عبد القادر الصالح
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ،
بشير الصباغ وزير التربية والتعليم ، حسن الكايد
وزير العدلية ، عبد اللطيف العنيتاوي وزير الاشغال
العامة ، صالح برقان وزير الصحة ، كامل محي الدين
وزير الزراعة ، نظام الشراي وزير المالية والاقتصاد
الوطني ، صلاح أبو زيد وزير الاعلام .

افتتاح الجلسة :

الرئيس : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة
بسم الله الرحمن الرحيم . نبحث الآن في المواضيع
المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : تلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير
من تلاوته .

هكذا من الأصل

١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

١٩٦٤/٣/٣٠ الحسين بن طهول
وزير الداخلية
(صالح الحسائي)
(حسين بن ناصر)
(وهذا مجلس الجميع)

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تلى الاجازات والاعتذارات .

(أ)

السكرتير العام :

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم

ارجو قبول معذرتي لعدم تمكيني من حضور
الجلسة بسبب انحراف صحي . ولكم والزملاء فائق
الاحترام .

العين
(ب)

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم
بسبب انحراف صحي . ارجو قبول معذرتي
عن حضور الجلسة .

١٩٦٤/٤/١٢ محمد علي العجلوني

(ج)

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم
بسبب انشغالي . ارجو قبول معذرتي عن
حضور جلسة اليوم .

١٩٦٤/٤/١٢ حسن الكتاب

(د)

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم
ارجو قبول معذرتي لعدم تمكيني من حضور
جلسة اليوم .

١٩٦٤/٤/١٢ حسين بن ناصر

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتهم
الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : ارجو تلاوة الكتب الواردة .

(أ)

السكرتير العام : سالتو كتاب معالي رئيس
مجلس النواب حول قانون تشجيع وتوجيه الصناعة
وهذا نصه :

الرقم : ٣٥٩/١٣٤/٢

التاريخ : ١٩٦٤/٤/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ٣٢٤/١٣٤/٢

المؤرخ في ٦٤/٣/٢٩

اعاد مجلس النواب النظر في قرار الموافقة
الذي اتخذته في جلسة سابقة حول القانون المؤقت رقم
(٣٣) لسنة ١٩٦٣ (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة)

كما نظر في قرار مجلس الاعيان المتضمن رفض هذا
القانون ، وعلى ضوء الاسباب الذي ذكرتموها في
كتابكم المشار اليه في اعلاه ، وبعد دراستها ومناقشتها

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية من الدورة
الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣

الرجوع عن قراره السابق وتأييد قرار مجلس الاعيان
القاضي برفض القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة
١٩٦٣ (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة) .

فارجو ان احيط دولتكم علماً بذلك ، والتكرم
باجراء مقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس النواب
عاكف الفايز

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما ورد فيه ؟

الجميع : موافقون .
(وهذا هو نص القانون كما ارسل للحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

لوضع القانون المؤقت لتشجيع وتوجيه الصناعة

لقد استعاض بالقانون الجديد عن القانون السابق رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ بالنظر لما تبين اثناء التطبيق من ان نطلق الاعفاء من الرسوم الجمركية للمشاريع الصناعية توسع كثيراً بسبب مرونة النص في القانون السابق الامر الذي نجم عنه الحاق خسارة كبيرة في موارد الدولة من الرسوم الجمركية بدون ان تؤمن في بعض الحالات الفائدة المرجوة لاقتصاد البلد أو تحقيق الصالح العام . وقد جعلت صلاحية منع استيراد اية منتجات صناعية اجنبية منافسة للانتاج المحلي بيد مجلس الوزراء بدلاً من وزارة - الاقتصاد على اعتبار ان المجلس يتحمل مسؤولية الحكم وانه أولى بهذه المشاركة وتقرير المنع او عدمه في ضوء المصلحة العامة . وقد ضمن القانون الجديد التشجيع الملزم للمشاريع الصناعية الانمائية بصورة تتناسب مع موارد الدولة واقتصاد البلد .

قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تؤلف في وزارة الاقتصاد لجنة تسمى لجنة الانماء الاقتصادي برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية وكلاء وزارات الاقتصاد ، المالية ، المالية - الجمارك ومراقب العملة ، ويجوز لهذه اللجنة ان تستعين بأي عدد من الخبراء سواء كانوا من الموظفين الفنيين ، او من غرف الصناعات او التجارة او غيرها وفي حال غياب وزير الاقتصاد يرأس هذه اللجنة وكيل وزارة الاقتصاد ، وتقوم وزارة الاقتصاد بتعيين واكتساب العدد اللازم من الموظفين لتسيير اعمال هذه اللجنة .

المادة ٣ - أ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الانماء الاقتصادي ان يعفي كلياً او جزئياً اي مشروع صناعي من مشاريع التنمية الاقتصادية الهامة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية التي تستوفي على المواد اللازمة لانشاء المشروع وعلى الماكينات والآلات والادوات والاجهزة الضرورية له .

ب - لا يعفى - المواد الخام او الأولية اللازمة للانتاج في المشروع - من الرسوم المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، ما لم تكن معفاة بموجب التعريفات الجمركية .

هكذا من الأصل

المادة ٤ - يجوز لمجلس الوزراء - بناء على توصية لجنة الائتماء الاقتصادي منع استيراد اية منتجات صناعية اجنبية تشكل منافسة ضارة بالانتاج المحلي، وذلك بعد تعهد اصحاب تلك الصناعة بالتقيد بالموصفات والاسعار والشروط الاخرى التي تقررها وزارة الاقتصاد من حيث تقديم موازنة حسابية سنوية تحسب التماذج التي تعينها الوزارة، متضمنة واردات ومصروفات وأرباح وخسائر المؤسسة الصناعية وذلك خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من ختام كل سنة مالية، على ان تكون مصدقة من فاحص حسابات مرخص، وان يقدم اصحاب المؤسسة تقارير سنوية تفصيلية عن انتاجها وتصديرها ومستورداتها وعملها وجميع ما يتعلق بسير عملها، بالإضافة الى اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة، وان تتعهد الجهة المعفاة بعدم استعمال الاشياء المعفاة لغير الغاية التي اعفيت من اجتها، والا تعرضت للمعويات التي نصت عليها القوانين المرعية ويشترط ان تكون سجلات المؤسسة واموالها المعفاة خاضعة للتفتيش من قبل الدوائر المختصة في أي وقت، وبالاجمال ان تتقيد المؤسسة المعفاة بجميع الشروط التي تقررها وزارة الاقتصاد.

المادة ٥ - لا تمنح الاعفاءات المبينة في هذا القانون، والخاصة بمستوردات المشاريع الصناعية، للمواد التي يمكن انتاجها محلياً.

المادة ٦ - توقف الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٦) من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ عن جميع الصناعات التي باشرت الانتاج، واما الاعفاءات التي نصت عليها الفقرات ٤، ٣، ٢ من المادة (٦) المذكورة، فتظل سارية المفعول على الصناعات التي منحت الاعفاءات بموجبها والى المدى الذي تقرر فيه الاعفاء بالاستناد اليها.

المادة ٧ - يلغى قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ وأي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون.

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والمعدنية والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

(ب)

السكرتير العام : وهذا كتاب آخر من معالي
رئيس مجلس النواب حول القانون رقم ٣٤.
الرقم : ٣٦٠/١٨٤/٢
التاريخ : ١٩٦٤/٤/٤
دولة رئيس مجلس الاعيان الانجمن
بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ٣٢٥/١٨٤/٢
المؤرخ في ٦٤/٣/٢٩
إعاد مجلس النواب النظر في قرار الموافقة الذي
أخذته في جلسة سابقة حول القانون المؤقت رقم

(٣٤) لسنة ٦٣ (المعدل لقانون تشجيع توظيف
رؤوس الاموال الاجنبية) كما نظر في قرار مجلس
الاعيان المتضمن رفض هذا القانون، وعلى ضوء
الاسباب التي ذكرتموها في كتابكم المشار اليه في اجلاه
وبعد دراستها ومناقشتها، قرر مجلس النواب في
جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة
بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢ الرجوع عن قراره السابق وتأليف
قرار مجلس الاعيان القاضي برفض القانون المؤقت
رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣ (قانون تشجيع وتوجيه
الصناعة).

فارجو أن احيط دولتك علماً بذلك، والتكرم
باجراء المقتضى.
واقبلوا فاتق الاحترام
رئيس مجلس النواب
عاكف الفايز

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما ورد فيه ؟
الجميع : موافقون.
(وهذا نص القانون كما سيرسل للحكومة
مرفوضاً).

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥
وضع التعديل المذكور ليشتمل مع احكام قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣.

قانون مؤقت معدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت، (القانون المعدل لقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية
لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥) حينما وردت في القانون الاصيل
بعبارة (قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٣) اواي تشريع يحل محله في المستقبل.

(ج)

قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة
الاردنية الهاشمية لسنة ٩٦٤ بشكاه الذي اقره مجلس
الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ مع
الاسباب الموجبه له، رجاء إحالته الى مجلس النواب
لنظر في اقراره.

واقبلوا فاتق الاحترام،

رئيس الوزراء
(حسين بن ناصر)

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم طيباً (٢٠٠) نسخة من مشروع

السكربت العام : متابراً

وهذا نص كتاب معالي رئيس مجلس النواب

الرقم : ٣٨٦/١٩/١

التاريخ : ١٩٦٤/٤/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى المتعمدة بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٢ الموافقة على مشروع قانون تصديق امتياز التفتيش عن البرول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ، وقد وافق المجلس على ذلك بصورة مستعجلة .

ابعث لدولتكم بثلاثين نسخة من مشروع القانون المذكور ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة ، تكرمتم باجراء مقتضى الدستوري والاعلامي بالنتيجة .

رئيس مجلس النواب
عاكف الفايز

الرئيس : هذا المشروع وزع اليوم على اساس ان الحكومة تطلب ان تصفي عليه صفة الاستعجال لما هو رأي المجلس .

السيد النابلسي : سيدي الرئيس ،

اعتقد ان هذا القانون من اخطر القوانين التي مرت او ستمر على هذا البلد . لقد قرأناه قراءة سرية وعابرة وتبين ان هناك كثيراً من المخاذير ، لذلك اقترح ان يحال على اللجنة القانونية واللجنة المالية مجتمعين لدراسته والاستماع بآراء الخبراء بهذا الموضوع .

الاستاذ الشيخ الملاح : انني على ذلك ولاننا لم نستطع قراءة شيء لأبداء الملاحظات .

السيد المفلح : دولة الرئيس

هناك قضية قبل الدخول في الموضوع وفي صلب الاتفاقية او تصديق القانون او عدمه قضية الاستعجال يقضي ان يعطى قرار من هذا المجلس اولا في ان هذا القانون يقتضي ان ينظر فيه بصفة الاستعجال اولا .

وزير المالية : اطلب وارجو اعطاء القانون صفة الاستعجال .

السيد النابلسي : هناك اقتراح دولة الرئيس وثني عليه باحالة القانون والاتفاقية الى اللجنة القانونية واللجنة المالية مجتمعين .

وزير الداخلية : دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين .

ان هذا المشروع ليس اول مشروع تطلب هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة اعطاء صفة الاستعجال ، انما سبقه عشرات المشاريع طلبت الحكومة فيها صفة الاستعجال والاسباب والموجبات مبيته في تفصيلات المشروع .

السيد نسيه : دولة الرئيس

هل هناك ما يتعارض بين صفة الاستعجال التي تنوحي الحكومة الموقرة اضافتها على القانون وبين اقتراح دولة العين المحترم في ان يحال القانون الى اللجنة المالية واللجنة القانونية مجتمعين لدراستها وتستطيع اللجنتان دراسة هذا القانون بصفة مستعجلة وان نحيل هذه اللجنة المشتركة نتيجة دراستها الى المجلس واعتقد ان هذا هو الحل المعقول . ولا اعتقد ان الحكومة تكون منصفة فيما اذا اصررت ان يوافق في هذا اليوم على هذا القانون لاننا لم نطلع عليه ولم ندرس مواد الا في هذا الصباح ، فلماذا امهلنا

بضعة ايام لدراسة القانون تكون النتيجة من ناحية دستورية ومن ناحية كرامة المجلس اصح .
لهذا اقترح ان يصوت على الاقتراح القائل باحالة القانون الى اللجنة المشتركة .

الرئيس : الواقع السؤال الاول الذي وجهته للمجلس الموقر كان توضيحاً لفكرة الحكومة وطلبها للنظر بالقانون بصفة الاستعجال ، اما الاقتراح القائل بان يحال القانون الى اللجنتين فهذا الاقتراح ينفي صفة الاستعجال ، ومع ذلك اود ان اطرح صفة الاستعجال اولا بالرأي وبشكل واضح للتصويت فن يوافق على صفة الاستعجال يرفع يده .

(فلم يوافق المجلس على صفة الاستعجال)

السيد المداح : صوت لجانب صفة الاستعجال الاعيان من الحكومة فقط .

الرئيس : اذن يحال القانون الى اللجنة المالية على ان تشترك اللجنة القانونية معها في دراسة القانون لتقديم نتيجة قرارها الى المجلس بأسرع ما يمكن . موافقين؟
(فوافق المجلس على ذلك)

وزير الداخلية : على كل حال الحكومة لا يسعها الا احترام قرار مجلس الاعيان ، ولكن الذي نرجوه ان يكون ذلك باقرب فرصة ممكنة .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تنتقل الآن للبند الخامس من جدول الاعمال وهو النظر في مقررات اللجنة القانونية لذلك ارجو من معالي المقرر السيد فلاح المداحه التفضل الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

(أ)

المقرر : قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب

قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد أنور نسيه ومعالي السيد علي الهنداوي وسعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في مشروع قانون ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ الحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ، وتوصي المجلس بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية
الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : يتل القانون مادة مادة للموافقة عليه (فتلا المقرر القانون مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به الى الحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف مايلي الى قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢

ويجوز لوزير الداخلية اولى يفوضه ان يمنح تذاكر حج مؤقتة ولمدة ستة اشهر ولسفرة واحدة صالحة للسفر الى المملكة العربية السعودية فقط (حسب النموذج الذي يوضع لهذه الغاية) للأشخاص المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية ، بصرف النظر

عن جنسياتهم الاصلية. ويستوفى عن هذه التذكرة رسم قدره خمسمائة فلس.

المادة ٣- رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

(ب)

المقرر : (متابعاً)

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحه والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد انور نسييه ومعالي السيد علي الهنداوي وسعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لعام لسنة ١٩٦٤ وبعد دراسة التعديل الذي أدخله مجلس النواب على البند (ل) الفقرة (٢) من المادة (٣) مرة ثانية توصي المجلس الكريم بالاصرار على قراره السابق المتضمن عدم قبول هذا التعديل بل بقاء البند (ل) كما وافق عليه المجلس في السابق واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الاستاذ الشيخ الجعبري : اقترح الموافقة والاصرار على قرار اللجنة .

وزير الزراعة : دولة الرئيس ، حضرات الاعيان الكرام :

مع احترامي لرأي واقترح اللجنة القانونية بإبقاء القانون كما كان عليه بالسابق الا ان هناك بعض النقاط اريد ان افسرها للاخوان الكرام عسى ان نأخذ الموافقة بالنسبة لأهمية هذا القانون .

مكتب التسويق حديث العهد في هذا البلد ولم يكن هنالك مكاتب تسويق بالسابق لتنظيم استيراد

وتصدير المنتجات الزراعية في الاردن الى الدول العربية ، وقد قننا بحدوث مكتب تسويق ووزارة الزراعة مهمة بالنسبة لما لمكتب التسويق من أهمية في إيجاد الدخل الثابت بالنسبة للمزارعين الاردنيين .

موازنة مكتب التسويق في الواقع ضئيلة ، ومع كل اسف في هذه السنة لم نستطع ان نضيف أي موارد نجعلنا ان نستمر في ادارة مكتب التسويق الا اذا وضعنا هذه الرسوم الضئيلة على الاخوان المصددين وعلى المستوردين ايضاً ، فوضع رسم (٢٥٠ فلس) على كل سيارة تصدر للخارج حولتها نقول عن (١٠ اطنان) اعتقد لا غبار عليه على المصددين ، وكذلك وضع (٣٥٠ فلس) على كل سيارة حولتها (اكثر من ١٠ طن) . بهذه الطريقة اذا وافق المجلس الكريم على فرض هذه الرسوم نستطيع ان نضيف جهاز آخر من الموظفين يستطيع مراقبة وحماية المنتجات الاردنية ، واكثر الاخوان الاعيان منهم المزارعين ، وطبعاً الشكاوى ترد لوزارة الزراعة من المزارعين بان الوزارة لا تهتم بحماية المنتجات الاردنية والأمراض التي تأتيها من الخارج ، واعتقد اذا اردتم ان تكون فعالين في مراقبة وحماية المنتجات الاردنية ، ارجو ان تتعاونوا معنا في إيجاد هذا الدخل البسيط حتى نجد موظفين جدد على المهاجر الصحية وعلى الحدود لنستطيع ان نقوم بواجبنا وهذا مبلغ ضئيل جداً وارجو الموافقة عليه .

الرئيس : مبدئياً المجلس الكريم يقدر أهمية الموضوع ، وبدأت الوقت يريد ان يسأل وزارة الزراعة في هذا الموضوع ، ولكن المشروع نفسه جاءت العبارة فيه بشكل مطلق (الانتاج الزراعي) وهذا يشمل القمح والشعير والجلبانه والبنس وغيره لم يحدد ولم يعين نوع الانتاج الزراعي بينما نحن نغطي المكلفين من ضرائب الأراضي بشكل عام تأتي ونضع

رسوم لواد مجهولة غير معينة هذا هو الباعث الحقيقي لما توصلت اليه اللجنة القانونية لمجلس الاعيان .

وزير الزراعة : سيدي الواقع ان القمح والشعير معفى وانا كزراع اشعر مع المزارعين وليس عندنا قمح وشعير للتصدير فهذا غير وارد . الشيء الذي نصدرة للخارج هو مثل البندورة والخمضيات .

المقرر : النص وارد مطلق ، ولا يجوز ان نخفي الشيء الصحيح ونقول لا يوجد منتجات زراعية النص يقول (تنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية) ولذلك اللجنة رأيت هذه النواحي بانها نقص في القانون واصرت على قرارها السابق بوجوب تنظيم الامور هذه والرسوم بنظام .

السيد النابلسي : نحن نؤيد معالي الوزير في وجوب وجود موظفين من اجل التسويق وتشجيع التسويق ، ولكن لماذا يتحمل المزارع فقط ثمن هذه الخدمات لم لا تكون من الموازنة العامة مثلاً مثل أي خدمات تقدمها الدولة .

وزير الداخلية : مكتب التسويق اوجد لمصلحة المزارع .

وزير العدلية : لمعلومات دولة العين ارجو ان اقول ان الدول العربية الشقيقة تأخذ رسوم نصف دينار عن كل سيارة فنحن جددناها بربع دينار .

السيد الهنداوي : يا سيدي ، البحث كله خارج عن الموضوع ، المجلسين اختلفوا على نقطة واحدة مجلس النواب يطلب فرض الرسوم بقانون ومجلس الاعيان اعاده على ان تفرض الرسوم بنظام ، ولا يجوز ان تبحث بخلاف النقطة المختلف عليها بين المجلسين فيبحث معالي الوزير جاء متأخراً ، ولذلك ارجو ان يمحصر البحث بهذه النقطة هل تفرض هذه الرسوم بقانون أو بغير قانون ، اما ان تبقى مطلقة فلا اعتقد

بان الحكومة مستوفي مقابل هذه الخدمات رسوم تغطي هذه النفقات واذا كان المجلس الامة اعترض على هذا الكلام كان يجب ان يبين في الجلسات السابقة ، فاليبحث الآن ينحصر فقط في كيفية فرض الرسوم بقانون أو بنظام .

السيد العدوان : ان ماجاء باقوال معالي الوزير اقوام محترمة الا ان المزارع في هذا البلد بحاجة ماسة للمساعدة والاخذ بناصره ، اما قول معالي الوزير بان الدائرة المنشأة حديثاً يتطلب اليها بعض العون للقيام بواجباتها فهذه امور من واجبات الدولة لمساعدة المزارع واعطاء المزارعين المساعدات الاضافية لأن الدولة عندما تقوم بخدمة المواطنين لا شكر على واجب .

الرئيس : ننقل الى النقطة التي ذكرها معالي العين علي بك الهنداوي نقطة فرض الرسوم بقانون أو نخول بنظام .

المقرر : سيدي الواقع يجب ان نعمل بحسب النظام الداخلي لمجلس الاعيان ، هنالك قرار اللجنة القانونية الذي ارجوه من دولة الرئيس ان يسأل اعضاء المجلس الكرام هل يوافقوا على قرار اللجنة القانونية .

السيد المفلح : هناك خلاف بين مجلس النواب الذي اشار الى ضرورة اصدار مثل هذه الرسوم بموجب قانون ، وهناك قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان التي تطلب من مجلسكم الكريم ان يباح للسلطة التنفيذية باصدار وتحديد مثل هذه الرسوم بموجب نظام .

هذه هي نقطة الخلاف بين المجلسين ، والدستور المعمول فيه في المملكة الاردنية الهاشمية يشير انه لا ضريبة ولا رسوم الا بقانون ، لذلك فان قرار مجلس النواب في محله ويتفق مع نص الدستور ، ربما بعض

الاعيان او اللجنة القانونية التي سارت على اساس انه يجوز فرض الرسوم بموجب نظام اخذت مثلاً رسوم الجمارك ، رسوم الجمارك تختلف كل الاختلاف عن الضرائب في جميع دول العالم لما تحتاجه من سرعة وسرية ، وهناك مثل آخر ربما لاح للجنة من ان رسوم المحاكم تفرض بنظام ، فاننا اقول جرى التعامل والاصول في المماكة الاردنية الهاشمية ان تفرض رسوم المحاكم بموجب نظام لانها صدرت بالاساس عندما كانت السلطة التنفيذية تتمتع بحقوق التشريع والتنفيذ ، واستمر هذا الخطأ الى ان جاء الدستور الاردني ومنع اصدار وفرض اي ضريبة واي رسم الا بقانون .

ولذلك ارجو ان يكون واضحاً للمجلس من هذه الناحية وان لا نعطي وان لا تنازل عن هذا الحق الذي اعطي للسلطة التشريعية ولا يجوز التنازل عنه واني استطيع ان اضرب مثلاً وقع في الجمهورية العربية المتحدة

الرئيس : ... اضرب مثلاً عن رسوم الهاتف عندنا ؟!

السيد المفلح : عندما اقر احد مجالس النواب في المملكة المصرية آنذاك مثل هذا جاء مجلس الاعيان المصري وقال هذا حق لك لا تستطيع ان تتنازل يا مجلس النواب عنه ولا يجوز اذابة أية جهة من هذه الجهات في حق فرض الرسوم .

السيد نسيه : من المؤسف دولة الرئيس ان معالي العين المحترم وهو عضو من الاعضاء العاملين العاملين في اللجنة القانونية ...

السيد المفلح : ... قبل ان يعلن اسفه لم اكن ولم احضر اجتماع اللجنة الاول ولا الاجتماع الثاني ...

السيد نسيه : ... نعلمنا من بحضوره الجلسة التي اقرت فيها اللجنة القانونية المبدأ الذي تقدمت بوضوئه

المجلس الكريم على الموافقة عليه . الدستور يقول سيدي الرئيس انه لا يجوز فرض ضريبة او رسوم او اي شيء آخر الا بموجب قانون والتعديل كما اقرته اللجنة القانونية في صلب القانون يشير الى فرص هذه الرسوم ، وهذا وضع في الفقرة (ل) ، استيفاء الرسوم على المتوجات الزراعية ، اذن فاستيفاء الرسوم شيء وضع في صلب القانون وهو عمل دستوري . بقيت نقطة فقط وهي تحديد مقدار هذه الرسوم ، الخلاف الذي كان واقعاً هو هل نحدد هذه القيمة بموجب القانون ام نترك للحكومة بان تضع نظاماً تحددهم بوجه هذه الرسوم ، فنحن نقول بالنسبة لهذه الناحية الشكلية البسيطة من الافضل ان نترك للحكومة الحق في تحديد الرسم الذي ترتأيه لاننا لو حددنا هذا الرسم بموجب قانون يصعب علينا تعديل هذا الرسم في المستقبل فيما لو احتجنا لذلك لانه يحتاج الى اجراء طويل واجراءات شكلية . ولهذا كان رأي اللجنة القانونية ان يترك الموضوع للحكومة .

السيد الشريف : سيدي الرئيس ، لا نزاع في ان هذه النقطة المبحوثة من الاهمية بمكان وكانت مدار بحث طويل في مكان رسمي معين ولذا يحسن بي ان اتكلم حول هذا الموضوع . ما دام ان الدستور وهو الاب الاعلى لكسل القوانين ينص صراحة على انه لا يجوز فرض ضريبة او رسم الا بقانون فلا يجوز لنا ان نتنازل عن هذا الحق المحول للمجلس بانابة الحكومة في فرض هذه الرسوم ... ارجوك ارجوك لا يجوز لا يجوز الدستور دستور وهو اب القوانين ولا يجوز لنا باي حال من الاحوال ان نحول الحكومة بفرض رسوم ، السلطة اعطيت للسلطة التشريعية فلا يجوز لنا مطلقاً ان نمنح احداً الحق ان تتنازل عنه للحكومة والاصل فيه من ناحية دستورية ما دام ان المكلف هو الذي سيدفع الرسم فهو نفسه يعني من يمثل هو الذي يقرر ذلك ، وانا اقول مع

الاخ علي بك لا يجوز التنازل عن هذا الحق ووافق على قرار النواب .

السيد المفلح : انا قلت يا اخ محرمي من هذا الحق .

السيد الشريف : انت وعلي بك يا سيدي .

الاستاذ الشيخ الملاح : مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة يتضمن تحويل الحكومة اصدار أنظمة والنظام اذا صدر بموجب قانون يكون قانوناً ولا يخالف الدستور .

الاستاذ الشيخ الجعبري : اترح الموافقة على قرار اللجنة .

المقرر : يا سيدي بحسب النظام الداخلي يجب ان يطرح قرار اللجنة القانونية على المجلس .

الرئيس : مع الرجاء باعادة تلاوة القرار .

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد فلاح المداحنة

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الزراعة العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الزراعة لعام ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (ط) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

(ط) تنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستوردة والتعاون مع الدوائر المختصة لتنفيذ ذلك .

والاعضاء سماحة الاستاذ نديم الملاح ومعالي السيد انور نسيه ومعالي السيد علي المتداوي وسعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٤ وبمعد دراسة التعديل الذي ادخله مجلس النواب على البند (ل) الفقرة (٢) من المادة (٣) مرة ثانية توصي المجلس الكريم بالاصرار على قراره السابق المتضمن عدم قبول هذا التعديل بل بقاء البند (ل) كما وافق عليه المجلس في السابق واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس : الآن هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة القانونية ؟

(فوافق المجلس عليه)

الرئيس : ارجو من معالي المقرر تلاوته مادة مادة للموافقة عليه .

(قتلاه المقرر مادة ماده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيحال فيه الى مجلس الامة لعقد جلسة مشتركة للنظر فيه بحسب الدستور) .

هكذا منه لأصل